الفصل الثّاني

مهام الدّولة من وجهة نظر المذاهب السّياسيّة

مقدّمة الفصل:

يقع على عاتق الدّولة مهام متعدّدة ومتنوّعة، تتعلّق بالسّياستين الخارجيّة والدّاخليّة، وتأمين السّلامة العامّة والحفاظ على أمن الدّولة وأمن النّاس، وإقامة العدل بينهم، وتحقيق الرّعاية الاجتماعيّة والصحيّة، وتأمين شروط ومناخات النّجاح الاقتصادي لقطّاعات الدّولة ومصالح المواطنين. وتحقيق ذلك يقتضي قيام الدّولة بإعداد الأنظمة والمؤسّسات والمُتطلّبات اللازمة لتوفير الحالة الأمنيّة، وتحقيق شروط سير العمليّة القضائيّة على أكمل وجه. إضافة إلى توفير كلّ ما يلزم لبناء جيش مدرّب ومسلّح التّسليح اللّازم، ليقوم بمهام الدّفاع عن حدود الدّولة وعبث المُخرّبين الدّاخليين. وكلّ ذلك من أجل المحافظة على استقلال الدّولة وسيادتها، وضمانة كرامة وحياة المواطنين بالشّكل الأمثل.

ومسألة تأمين الأمن والسّلامة العامّة للدّولة، مسألة في غاية الأهميّة، وتنفيذها بالشّكل الأمثل ليس بالأمر السّهل، بل هي عمل وجهد وإمكانيّات وتعاون مؤسّسات، وقيادة مؤهّلة تأهيلاً كاملاً على ضبط فعل وعمل كلّ المؤسّسات، بما فيها من أفراد وممتلكات. وتُعتبر حماية مواطني الدّولة من المخرّبين والعابثين بممتلكات الشّعب وخيراته، وتحقيق المناخ اللّازم لقيام الأفراد باستثمار أموالهم أفضل استثمار، مطلباً شعبيّاً وعملاً أساسيّاً للدّولة لزرع الطمأنينة والسّرور والرّاحة

في ربوعها. هذا ما يحفّز المواطنين على العمل الجيّد والتّنافس فيما بينهم لتحقيق الإنتاجيّة العالية والمثمرة، التي تُتيح تطوير مؤسّسات الدّولة وفعاليّتها، وتبعث على التّفاؤل والعمل الإيجابي للمواطنين في أن يقوموا بتأسيس مشروعاتهم الخاصّة والعامّة.

إذاً، مهمّة وهدف الدّولة هي حماية الممتلكات، وحماية أرواح الأفراد ومصالحهم، إلّا أنّ تحقيق هذا الهدف يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب ذهنيّة المذهب السّياسي الذي تعتمده الدّولة في عقيدتها السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. بمعنى أنّ مهام الدّولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، هي موضع اختلاف بين الدّول، وبين دعاة المذاهب السّياسيّة، فمنهم من يرى أن تكون الدّولة ممثِّلة ومسؤولة مسؤوليّة مباشرة عن كلّ عمل اقتصاديّ أو اجتماعيّ أو ثقافيّ، وتسمّى بذلك حالة الدّولة الرّاعية. ومنهم من يخالف ذلك، ويرى أنّ تدخُّل الدّولة في الأعمال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، هو حالة تعدٍّ على مصالح الأفراد وحريّاتهم. ويؤيّد فريق ثالث تدخّل الدّولة في كلّ الميادين، ولكن ضمن شروط وأُسس تكفل مصالح الأفراد، ومصالح الدّولة كهيئة مسؤولة عن تحقيق الصّالح العام الذي يحقق السّعادة للأفراد والازدهار للبلد. وقد صنّف هؤلاء الفقهاء المذاهب الفكريّة والسّياسيّة التي تعتبر الخلفيّة الفلسفيّة لتشكُّل النّظام السّياسي، الذي ينظّم مصالح الأفراد داخل الدّولة، إلى ثلاثة مذاهب، هي:

1_ **المذهب الفردي:** أو ما يُطلَق عليه اسم المذهب الفردي الحرّ.

2_ **المذهب الاشتراكي:** وهو ما يُطلَق عليه اسم المذهب الرّعوي.

3_ **المذهب الجماعي:** وهو ما يُعرَف بمفهوم تعاون المجتمع مع الدّولة داخل قطّاعات الدّولة، وتحقيق مصالح القطّاع العام والخاصّ معاً.

القسم الأوّل

المَذهب الفَرديّ وخصائصُه الأساسيّة

ينظر هذا المذهب إلى الفرد على أنّه الأساس في مجتمع الدّولة، وبناء على ذلك فكلّ مقوّمات العمل تُبنى من أجل إرضاء رغباته واعتباره غاية النّظام السّياسيّ. كما تُبنى الحقوق العامّة بناء على حقوق الفرد التي تُعتبر بنظرهم فوق حقوق الجماعة. إذاً، يُقرّ هذا المذهب في فكره وفلسفته بأنّ الفرد أسمى وأسبق من الجماعة، وهو بذلك يمثّل الغاية الأساسيّة التي يسعى إليها النّظام السّياسي. وبناء عليه فإنّه يفرض على مؤسّسات الدّولة السّياسيّة والإداريّة رغبة وطموح الفرد، وأن تعمل هذه المؤسّسات وفق طموحات الفرد وأغراضه الشّخصيّة.

من أين يأتي العمق الفكريّ والفلسفيّ لهذا المذهب؟ يأتي من فكرة أنّ الفرد هو الذي ينهض بالمجتمع، كونه يقوم بتنفيذ رغباته وأهدافه التي تحقّق النشاط والحيويّة، وبذلك نصل إلى تقدّم وازدهار المجتمع واستعداداته القويّة التي يفجّرها الفرد، ما يساعد على سيادة مناخ الاستثمار بروح الإقدام والمغامرة. ولهذا، فهو يطالب الدّولة بتوفير الأمن والسّلامة العامّة وإقامة العدل بين النّاس، والدّفاع عن الحدود الجغرافيّة للدّولة، ويطالب الدّولة أيضاً بعدم التدخُّل في أيّ نشاط

اقتصادي، وترك هذه الأنشطة للأفراد للقيام بوضع استثماراتهم وفق ما يرونه مناسباً.

ويصرّ هذا المذهب إلى درجة التّشديد، ويؤكّد على عدم السّماح للدّولة بأن تقوم بأيّ عمل اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، وذلك لأنّ نشاطات التّعليم والصّحّة والقضايا العمرانيّة، هي مجالات نشاط الفرد الحُرّ. وبهذا فلا يرى هذا المذهب مكاناً لعمل الدّولة في الاستثمار تحت أيّ مسمّى، وإلّا اعتُبِرَ ذلك تَعَدٍّ منها على الحقوق والحريّات الفرديّة. ويؤكّد أيضاً بأنّ على الدّولة أن تأخذ دور الحارس لمصالح الأفراد، وأن تبني أنظمة مؤسّساتها لهذه الغاية التي تطمح إلى توفير مناخ الرّاحة والطّمأنينة في مجالات الاستثمار، وتُشرّع القوانين لصالح استثمارات الفرد وحقوقه الشّخصيّة. ومبرّر أفكارهم وفلسفتهم التي نادت بتقييد سلطات الدّولة، وإبعادها عن القيام بوظائف ونشاطات تتعلّق بالقضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة، هو أنّ تمدُّد نشاطات الدّولة تكبح نشاطات الفرد وطموحاته.

واعتمد هؤلاء في تبنّيهم لهذا الفِكر على نظريّة العقد الاجتماعي ومبادئ القانون الطبيعي، التي تجلّت بوضوح مع بروز مدرسة القانون الطّبيعي في القرن السّابع عشر، والتي أكّدت على الحقوق الطّبيعيّة للإنسان، وكان من أبرز دعاتها(جروسيوس). وهذه الحقوق، من وجهة نظرهم، أبديّة وثابتة لجميع الأفراد، وعلى الدّولة أن تُقرّ بالالتزام القانوني بالمحافظة عليها، وتوفير كافّة السبل لتحقيقها وفق مشيئة هذه الحقوق.

وقد اعتُبِرَت نظريّة العقد الاجتماعي التي ترى أنّ الأفراد كانوا يعيشون حياة حُرّة من كلّ قيد، وأنّهم وافقوا على الخضوع للسلطة السّياسيّة من أجل حماية حقوقهم الطّبيعيّة والمحافظة على حريّاتهم، هي المصدر الأساسيّ لفكرهم ومذهبهم الفلسفيّ.

وأكّد (روسو) على أنّ الأسرة هي أقدم صورة للمجتمعات الإنسانيّة، وأنّ الأبناء لم يخضعوا لسلطة الأب إلّا لحاجتهم إليه، وبعد زوال هذه الحاجة تنحلُّ تلك الرّابطة الطّبيعيّة، ويتحرّر الأبناء من واجب الطّاعة تجاه آبائهم، ويصبحون مُستقلّين، ويُعفى الآباء من واجب الرّعاية للأبناء. وهذا يدلّ على أنّ نظريّة العقد الاجتماعي أعلتْ شأن الفرد على الجماعة، وذلك بحكم أسبقيّته عليها. وبما أنّ فلسفة العقد الاجتماعي أكّدت على خدمة الفرد وحماية حقوقه وحريّاته، فهذا عزّز الفرد وجعله هدف الدّولة في هذا المذهب.

والمصدر الفكريّ الآخر لهذا المذهب كان من خلال دعوة مدرسة الطّبيعيين التي قادت الفكر الاقتصاديّ في أوربا في القرن الثّامن عشر، والتي اعتمد أنصارها وعلى رأسهم (آدم سميث)، على حريّة النّشاط الاقتصاديّ الفرديّ، وعدم تدخّل الدّولة في الحياة الاقتصاديّة بشكل مطلق، معتمدين بذلك على فكرتين أساسيتين، عليهما تقوم عمليّة النّشاط الاقتصاديّ، هما:

الأولى: تتعلّق بفكرة المصلحة الشّخصيّة، تلك المصلحة التي تبعث الفرد على حبّ المغامرة والنّشاط لتحقيق مصالحه الشّخصيّة.

الثّانية: تتعلّق بفكرة المنافسة، التي تشجّع على الإبداع والابتكار، وتجعل الشّخص ينافس كلّ من هو موجود حوله.

إذاً، اعتبر أصحاب هذا الفكر أنّ المذهب الاقتصاديّ الفرديّ هو الذي يوفّر السّعادة والازدهار لأبناء الشّعب، كونه لا يتعارض مع الصّالح العام من وجهة نظرهم. وأنّ الفرد الذي يبحث عن تحقيق غاياته الأساسيّة، ويقوم بالتّضحية والمغامرة، فإنّه بذلك يحقّق منفعة شخصيّة له، سوف تنعكس في الوقت ذاته، على مجموع مصالح الأفراد الذين سيستفيدون منه بالتّجربة وتأمين الحاجيّات وفُرَص العمل. ولهذا فإنّ أنصار هذا المذهب يُصرّون على أنْ تُراعي كلّ التّشريعات القانونيّة في أهدافها وغاياتها، مصالح الفرد الطّبيعيّة وطموحاته الشّخصيّة وحريّاته العامّة، وكانت تبريراتهم لذلك هي:

1_ المُبرّر القانوني: اعتبر مفكرو هذا المذهب أنّ وجود الفرد أسبق من وجود الدّولة، وأنّ كلّ حقوقه وحريّاته كان قد حصل عليها بحُكم الواقع الطبيعي الذي يعيش فيه.

2_ المُبرّر الاقتصاديّ: حيث يرى أنصار هذا المذهب، وبناء على حبّ اندفاع الفرد نحو مصالحه وطموحاته الكبيرة، مثل حبّ التملّك والرغبة في الإنتاج، سيكون ذو طاقات إبداعيّة غير محدودة.

3_ المُبرّرات الشّخصيّة: حيث يرون أهميّة انعكاس طموحات الفرد وقدراته الإبداعيّة على حالته النفسيّة التي ستكون وراء اندفاعاته الإبداعيّة ومبادراته التي ستحقّق نجاحاته ونجاحات كلّ أفراد الدّولة.

وإذا نظرنا إلى هذه المبرّرات التي قدّمها دعاة هذا المذهب، نجد أنهم تجنّوا بشيء من عدم الصدق على نشاط الجماعة في سبيل مصلحة الفرد. وإنّ اعتمادهم على نقطة هامّة وأساسيّة بالنسبة لهم، هي اعتبارهم وجود الفرد سابق على وجود الجماعة، فيه ظلم للإنسان الفرد الذي هو بطبعه كائن اجتماعي، لا يجد الحماية والشّعور بالطُّمأنينة إلّا في عيشه مع الجماعة. وإذا كان الفرد يعيش حياة عُزلة وبعيداً عن حياة الجماعة، فهذه حالة سلبيّة، بل مرض، لا تؤهّله لأن يكون حرّاً، وله حقوق وعليه واجبات، لأنّ ذلك يدلّ على عدم قدرة الفرد على قيامه بواجباته تجاه مصالح الجماعة ومصالحه الشّخصيّة بالذّات. ثم أنّ الفرد لا يكون له حقوق إذا كان يعيش لوحده بعيداً عن الجماعة، لأنّ العيش ضمن الجماعة هو الذي سيُهذب غرائزه واندفاعاته الشخصيّة، كما أنّ الجماعة هي من سيُحقّق له الحماية الشّخصيّة، وحماية نشاطه الاقتصادي بما يحقّقه من أملاك واستثمارات، كلّ ذلك ستوفره له الجماعة، وهذه الجماعة هي آليّة الدّولة التي تحقّق غايات المجتمع. كما أنّه إذا كان الفرد في حالة عزلة وانكفاء، فمن الطّبيعي ألّا يكون مُطالَباً بتنفيذ واجباته تجاه الجماعة أو الدّولة.

وفي ظلّ اتّساع عمل الدّولة ووظائفها في الوقت الحاضر، فمن المستحيل أن تبقى مهامّها محدودة وبسيطة، بل تعدّدت وتنوّعت هذه المهام والوظائف إلى حدود التّعقيد، ومن غير المعقول أنْ يحقّق نشاط الفرد مهام مؤسّسات الدّولة وأنشطتها.

كما أنّ أطماع الفرد وجشعه في التّملُّك، لن تُبقي الأفراد بحالة المساواة في الحقوق، لأنّ واقع الطّبيعة خلق فوارقَ عديدة فيما بينهم في المواهب والقدرات،

وهذا ما أسّسَ لوجود فوارق طبيعيّة بينهم ازدادت مع تقدّم الزّمن وتطوّر المجتمعات، خاصّة التّقنية منها، حيث وصلت إلى مستوى كبير.

هذه الحالة أسّست لثقافة الاستثمار الفرديّ الذي يحقّق الرّبح الفاحش بغضّ النّظر عن غاية الخدمة إن كانت تصبّ في هدف تقدّم المجتمع، أو أنها مجرّد سلعة استهلاكيّة. الأمر الذي أضرّ بالأكثريّة السّاحقة وجعلها تعيش ويلات الفقر والظّلم والجهل.

ممّا تقدّم نرى أنّ المذهب الفردي لم يُحقّق الحريّة والعدالة للجميع، بل حقّق حريّة تقديس المال والثّروة للبعض، لم يُحقّق الحريّة بمعناها الصّحيح كما يبتغيها الإنسان، والتي تتلخّص بمقولة (تنتهي حريّة الفرد عندما تبدأ حريّة الآخرين). كما أنّه لم يُحقّق المساواة في الدّيمقراطيّة، بل يُحقّق سياسة الاستبداد والاستعباد والتّناقض بين الأفراد، لأنّ فقر النَّاس يقودهم إلى القبول بالإهانة والظلم وبالأمر والواقع.

هذه الحالة تفرض على الأفراد أن يختاروا استعبادهم بإرادتهم، وذلك حين يتّفقون فيما بينهم على تنصيب حاكم عليهم، وكأنّهم بذلك قد صاغوا العقد، كما نفهم من قول الفيلسوف الإنكليزي (هوبس)، الذي يرى أنّ الأفراد يتّفقون على العيش معاً بسلام تحت سيطرة واحد منهم، كي يتولّى الدّفاع عنهم وحماية الحياة المنظّمة الجديدة لهم، مقابل أن يتنازلوا له عن جميع ما يتمتّعون به من حقوق طبيعيّة.

وبهذا فكأنّ الحاكم ليس طرفاً في العقد، بل أنّ الأفراد هم الذين نظّموا العقد فيما بينهم، وتنازلوا عن كلّ حقوقهم لكي يوفّر لهم الحاكم الحماية والاستقرار والأمن. وبنفس الوقت لا يحقّ لهم التذمُّر أو العصيان، لأنّهم هم الذين تنازلوا له عن حقوقهم الطّبيعيّة. والحاكم ضمن هذا العقد لا يخضع للمُساءلة أو المحاسبة. وهكذا ففي رأي (هوبس) إنّ العيش في ظلّ الاستبداد والحُكم المطلق، أفضل من العيش في حالة الفطرة التي كان يعيشها النَّاس قبل إبرام العقد الاجتماعي فيما بينهم.

والعقد في نظره يضمن للأفراد أن يتمتّع كلّ واحد منهم بمساواة في الحقوق بين المتساوين في القوّة، إذ أنّ القوّة الفرديّة هي القاعدة الوحيدة التي أنتجها هذا العقد.

أمّا الفيلسوف (جون لوك) فقد اختلف مع (هوبس)، واعتبر أنّ الحاكم هو الطّرف الثّاني في العقد، وهو الذي بمقتضى العقد يضمن للأفراد الحريّة والمساواة فيما بينهم. وخالفه أيضاً في موضوع حقّ الأفراد في مقاومة الحاكم إذا لم يلتزم بشروط العقد المُتَّفق عليه. وبهذا يرى (لوك) أنّ العقد ليس مرهوناً بإرادة الحاكم المطلقة، وإنّما هو (أي العقد) التزامات مُتبادَلة.

من كلّ ما تقدّم نستنتج أنّ الفلاسفة الثّلاثة (روسو، هوبز، لوك)، قد أرجعوا أصل نشأة الدّولة إلى العقد الاجتماعي، وأنّهم مُتَّفقون على أنّ الأفراد كانوا يعيشون حياة الفطرة، ثمّ انتقلوا إلى الحياة المُنظّمة بواسطة هذا العقد. غير أنّهم مختلفون فيما بينهم حول شكل العقد وأطرافه والتزاماته، فيرى (لوك) أنّ في العقد

حريّة ومساواة بين الأفراد، أمّا (روسو) فيرى أنّ الإنسان كان حرّاً ومستقلّاً قبل أن تتعارض مصالحه مع مضمون الحياة المُنظَّمَة. في حين أنّ (هوبس) قد اعتبر أنّ إبرام العقد بين الأفراد خارج وجود علاقة الحاكم، حيث أنّ الأفراد هم الذين اختاروا الطّاعة والرأفة من الحاكم، وهو ليس له أيّة مسؤوليّة تجاه الأفراد سوى تأمين الأمن والأمان لهم، ومناخ عملهم.

إذاً، نرى تبايُناً جُزئيّاً بينهم في جهة، وتبايُناً أشدّ وأكبر في جهة أخرى، وفي حالات ثالثة يصل التّبايُن إلى حدّ التّناقض، رغم اتّفاقهم وإيمانهم الكامل بحقّ حريّة الفرد في التّصرُّف وإبرام العقد الذي يشاء. ومن وجهة النّظر المنطقيّة نرى أنّ ما جاؤوا به حول نظريّة العقد الاجتماعي، لا يُبرهن على صحّة نظريّتهم في أنّ العقد هو أصل الجماعة وأصل السّلطة، لأنّه لا يمكن أن يكون واقع العقد الذي يحتاج إلى حماية السّلطة، هو ذاته الذي أقام هذه السّلطة.

ولكن مع ذلك فإنّ جهداً كبيراً لهم (لهؤلاء الفلاسفة) لا يمكن تجاهُل أثره في القرنين الثّامن عشر والتّاسع عشر في إعلان مبادئ الدّيمقراطيّة، وتقرير الحقوق والحريّات العامّة ومحاربة الاستبداد. حيث كان لكتاب العقد الاجتماعي لـ(جان جاك روسو) أثره الكبير في إشعال الثّورة البرجوازيّة الفرنسيّة، وكان إنجيلها، فمنه صاغت دستورها في سيادة الأمّة والتّعبير عن الإرادة العامّة التي أنتجت القوانين المدنيّة.

كما كان لهم الدّور الكبير في بروز فكرة الحريّة الاقتصاديّة التي تقول بعدم تدخُّل الدّولة في الفعاليّات الاقتصاديّة، وتركها تُنظِّم نفسها بنفسها، تاركة الأفراد

أحراراً في نشاطاتهم الاقتصاديّة. وأسّست هذه الأفكار الفلسفيّة لنظريّة المُفكِّر الاقتصادي (آدم سميث) الخاصّة بقانون المنفعة الشخصيّة، وقانون العَرض والطّلب، وقانون التّوازُن الطّبيعي، وجميع قوانين هذه النّظريّة هدفت إلى سعادة الفرد التي يجب أن يقوم عليها نظام الدّولة، حيث قال: (فلندع الأفراد أحراراً يسعون وراء تحقيق منافعهم دون خشية من أحد، لأنّها منسجمة ومتوافقة فيما بينهم).

وانطلاقاً من نتائج تطوّر الرّأسماليّة عبر مراحلها المختلفة، وصولاً إلى مرحلة التكنولوجيا المُذهِلة في ميادين الاتصالات والمعلومات وعلم الجينات والهندسة الوراثيّة، عمد علماء الاقتصاد والسياسة إلى تسمية هذه المرحلة بمرحلة الرأسماليّة المعاصرة، حيث اتّسمت بتعاظم دور المنظَّمات الاقتصاديّة والماليّة الدوليّة، وبشكل خاص صندوق النقد والبنك الدوليين، إضافة إلى منظمّة التجارة العالميّة. كما تعاظم دور شركات متعدِّدة الجنسيّات وتحرُّرها إلى حدٍّ كبير من سلطة الدولة القومية وتشريعاتها، وأخذ العالم بتقسيم العمل الجغرافي، هذا سمح بتوفّر شروط الاندماج وفرض مصالح الدول الكبرى في العلاقات الاقتصاديّة.

ونتيجة لهذه التطوّرات المُتسارعة أخذت سيادة الدّولة الوطنيّة تتقلَّص ويتمّ تجاوز اختصاصاتها الحقيقيّة، وانعكس ذلك بشكل فعليّ على استقلالها الوطني، كون القرارات المُشرعَنَة لصالح الدول الكبرى الرأسماليّة مسَّت السّيادة الوطنيّة في الجوانب الاقتصاديّة والسّياسيّة.

هذا العالم الرأسمالي الجديد فرض وجود قوى دوليّة تملك مقوِّمات الاقتصاد والسياسة الدوليّة، وهي غير مشارِكة بشكل مباشر وواضح في السّياسة العالميّة، ولكنّها تملك عبر أقنيتها المتعدِّدة سُبُل رسم شكل العلاقات الدوليّة بصيغة غير رسميّة، وذلك بقوّة المنظمَّات الدوليّة والشّركات المتعدِّدَة الجنسيّة العابرة للدّول.

لقد كان لتغيُّر الخارطة السياسيّة العالميّة بعد انتهاء الحرب الباردة الأثر الكبير والواسع في بروز القوى الكبرى الحالمة بالهيمنة والسيطرة والتفرُّد بالقرار الدولي لصالح المركز الرأسمالي، وفي تفجير الحروب العدوانية ذات المنشأ الإثني والطّائفي والمذهبي، والتي رافقها البؤس والفقر والجوع والمرض والجهل، وكأنّ العالم لم يعش أربعة عقود من التحرّر والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية. كما كان لتزايُد حركة حرية انتقال رؤوس الأموال وميادين النقل والإعلام والاتصالات والمعلومات، وما رافقها من تغيير قوى وهياكل الإنتاج على المستوى العالمي، أثرها البالغ على حدود سيادة الدول. ويمكن الحديث هنا عن النقود الإلكترونيّة وأثرها في تحطيم سيادة الدول في الجانب الاقتصادي. هذا إضافة إلى إسهامها في خلق أنماط استهلاكيّة تشكِّل تحدٍّ حقيقي لأنظمة الدول الوطنيّة. وساعد على ذلك قدرة الإعلام على تشكيل تغيُّرات حقيقية واسعة في قناعات البشر وأنماط تفكيرهم وثقافتهم. ولهذا كلّه كانت الدعوة الدائمة إلى التشبّث بالثقافة الوطنية الحضارية والاستفادة من العلوم والمدارك التي تُطوّر المجتمع على قاعدة تَطوّر مدارك المواطنين وتوسيع خياراتهم بما يخدم مشاريعهم التنمويّة الوطنيّة، وليس على قاعدة التقليد الأعمى ودون تحليله وتحديد مراميه.

وإذا كان العالم الرأسمالي يطمح إلى إنهاء دور الدولة الوطنية من خلال التوسّع في مفاهيم العولمة وتحررها من حواجز الجغرافية السياسية، وبثّ خطاب ليبرالي مكثَّف تجلّى بطرح عناوين ومصطلحات متعدّدة حول الحقوق السياسية والاقتصادية، فقد ثبت كذب وافتراء أهداف هذا التدخل، وما شاهدته البشرية يدحض بشكل فعلي أهداف وسياسات عالم الرأسمالية المعاصرة وطموحات هذه السياسات. هذا الوضع أسّس لوجود قوى فاعلة تسعى للدفاع عن القانون الدولي، وترفض حقّ التدخّل في شؤون الدول لأسباب سياسية أهدافها الهيمنة والسيطرة والاستغلال.

القسم الثّاني

المذهب الاشتراكي

من الطّبيعي أن نشاهد التّناقُض واضحاً بين المذهب الفرديّ والمذهب الاشتراكيّ، وذلك لأنّ الغايات والأهداف والآليّات على تناقض شديد. فإذا كانت الغاية والهدف عند المذهب الفردي هي الفرد بطموحه ومصالحه واعتباراته الفرديّة، فإنّ الأهداف والغايات في المذهب الاشتراكي هي حالة الجماعة بما تُمثّل من الأفراد داخل الدّولة. وإذا كانت عدالة المجتمع الفرديّ، أو المذهب الفرديّ، تحقيق حماية مصالح الفرد ورغباته، فإنّ جموع النَّاس في الدّولة الاشتراكيّة هم على مسافة واحدة في المساواة والرّعاية.

هذه الرّعاية في المجتمع الاشتراكي تفرض على الدّولة مهام جسيمة وكبيرة، تتعلّق ببناء مؤسّسات وقواعد خاصّة بالبنية التّحتيّة اللّازمة للمجتمع، لتقوم بامتلاك وسائل الإنتاج وإدارتها بشكل جماعي، لضمان عدم الاستغلال، وتحقيق المساواة بين كلّ أفراد المجتمع.

وللوقوف على مرتكزات المذهب الاشتراكي لابدّ من إلقاء الضوء على حالة التطوّر الفكري الإنساني الذي أنتجه، وميزات هذا المذهب بادئين بفكرة عن الجذور التّاريخيّة له.

أوّلاً_ الجذور التّاريخيّة الفكريّة للمذهب الاشتراكي:

الجذور التّاريخيّة الفكريّة للمذهب الاشتراكي ضاربة في القِدَم، إذ ترجع إلى ما يزيد على/500/ عام قبل الميلاد، وهناك محاولات فرديّة قديمة لإيجاد فكر عادل بين النَّاس، يساوي بينهم ويمنع الظلم عنهم. فهذا المفكر الصّيني القديم(كونفوشيوس) دعا إلى توزيع الثّروة بين النَّاس بعدالة، ومثله الفيلسوف اليوناني أفلاطون الذي دعا في مؤلّفاته الشّهيرة (الجمهوريّة، السّياسة، القوانين) إلى تحقيق العدالة والمساواة، وبيّن كيفيّة اختيار الحاكم الذي يضمن تحقيق العدالة بين النَّاس. وفي القرون الوسطى وُجِدَ مجموعة كبيرة من الفلاسفة والمفكّرين الطّوباويين الذين تحدّثوا عن العدالة والمساواة واحترام إنسانيّة الإنسان، إلّا أنّها جميعها لم تخرج من إطار الدعوات والتّمنّي.

غير أنّ النّضج الفكريّ السّياسيّ للمذهب الاشتراكي لم يصل إلى شكله العلمي الموضوعي إلّا في القرن التّاسع عشر على يد الفيلسوفين (كارك ماركس، وفريدريك إنجلز)، اللذان زرعا بذور الفكر الاشتراكي العلمي منذ كتابة وثيقة البيان الشّيوعي في عام/1848/. حيث كان لوثيقة البيان الشّيوعي هذا[12] ، والذي نُشر في شهر شباط /1848/، أثر بالغ الأهميّة في القضايا الفكريّة والثقافيّة على مستوى القرن التاسع عشر وما سبقه من أفكار في هذا الخصوص. وتأتي أهميّة هذا البيان من أمرين هاميّن هما:

12_ جان جاك شوفاليه، أمّهات الكتب السياسيّة، من ميكافيللي إلى أيّامنا, ترجمة: جورج صدقي، الجزء الثّاني، ص /150/.

1_ من قدرته على كشف القوانين العلميّة الضروريّة لخير البشريّة جمعاء.

2_ من فهمه العلمي التّحليلي للماضي والحاضر والمستقبل في وقت واحد.

لقد وضّح (إنجلز) فكرة البيان الشّيوعي بكلمات مختصرة، حيث قال: (إنّ الإنتاج الاقتصادي والتّنظيم الاجتماعي اللّذان يَنتُجان بالضّرورة في كلّ عصر من عصور التّاريخ، يُشكّلان القاعدة التي يقوم عليها التّاريخ السّياسيّ والفكريّ في ذلك العصر، وإنّ التّاريخ كلّه بالتالي، (منذ انحلال ملكيّة الأرض المشاعيّة القديمة) [13]، كان تاريخاً للصراع بين الطّبقات المُستغِلَّة والطّبقات المُستَغَلَّة، وبين الطّبقات المحكومة والطّبقات الحاكمة في مختلف مراحل التطوّر الاجتماعي. ثمّ أنّ هذا الصّراع وصل في الوقت الحاضر إلى مرحلة لم تَعُد الطّبقة المُستغَلَّة والمُضطهَدَة (البروليتاريا)، تستطيع فيها أن تتحرّر من الطبقة التي تستغلُّها وتضطهدُها (البرجوازيّة)، دون أن تُحرّر في الوقت نفسه المجتمع بأسره من الاستغلال والاضطهاد، ومن صراع الطّبقات إلى الأبد.

بهذه العبارة الدقيقة والواضحة التي كتبها (إنجلز) وضّح بشكل حاسم مضمون ما يذهب إليه البيان، وحدّد مفهوم الماديّة التّاريخيّة التي هي تطبيقٌ عمليٌّ على التّاريخ بكلّ حوادثه الطّبيعيّة والإنسانيّة، وبعنوان واحد الماديّة الديالكتيكيّة.

13 - مجلّد لينين_ ماركس_ إنجلز_ الماركسية، ترجمة إلياس شاهين، الطّبعة الرّوسيّة الخامسة لمؤلّفات لينين, ص /58/.

ويأتي كتاب (لينين)/ الدّولة والثّورة /، ليحمل معاني العنف الثّوري في وجه الإصلاحيّة الاجتماعيّة وممارسات الاشتراكيّة البرلمانيّة. حيث طرح فيه، وبشكل قويّ، مسألة الاستيلاء على السّلطة بالقوّة من قِبَل البروليتاريا الثوريّة، وهذه البروليتاريا تحلُّ محلّ الدّولة البرجوازيّة. وشرح أيضاً كيفيّة تنظيم العنف لمصلحة طبقة ضدّ طبقة، وما هي مهام الدّولة بوجه عام. وعندما تُستبدَل الدّولة البرجوازيّة بالدّولة البروليتاريّة التي تعمل على إزالة أيّ اضطهاد أو استغلال، وتحلّ كلّ مشاكل المجتمع الاجتماعيّة والخدميّة والثقافيّة والسّياسيّة، وتصبح دولة الطّبقة الواحدة التي تتلاشى تدريجيّاً لصالح تطوّر الشّيوعيّة الاقتصاديّة. معتمداً بذلك كلّه على تعاليم كلٍّ من (ماركس وإنجلز) في موضوع تلاشي الدّولة.

وقد ركّز (لينين) وأكّد على مساهمة أعضاء المجتمع في إدارة الدّولة، وعلى ممارستهم هذه من خلال إرادة الأغلبيّة السّاحقة التي ستُمهّد السبيل لزوال كلّ إدارة، لأنّه وحسب وجهة نظره (كلّما كانت الدّيمقراطيّة كاملة، كانت اللّحظة التي تصبح فيها نافلة أقرب، وكلّما كانت الدّولة التي يبنيها العمّال المسلحون، والتي لم تّعُد دولة بالمعنى الضيّق لكلمة ديمقراطيّة، كلّما بدأت الدّولة كلّها في التّلاشي بسرعة أكبر) [14]. كما أنّه يتساءل في مكان آخر (ألا نلاحظ من حولنا على الدّوام كم يتعوّد النّاس على مراعاة القواعد اللّازمة لهم للحياة في المجتمع، عندما

14 - مجلّد لينين_ ماركس_ إنجلز_ الماركسية، ترجمة إلياس شاهين، الطّبعة الرّوسيّة الخامسة لمؤلّفات لينين, ص /58/.

لا يكون هناك استغلال، وعندما لا يكون هناك شيء يستثير الاحتجاج والتّمرّد الذي يؤدّي بالضرورة إلى القمع).

إذاً، رغم ما قدّمه (لينين) من تعاليم وتحذيرات من الفهم الخاطئ لآليّة الدّولة التي تصل بالقائمين عليها إلى ما يُسمّى بـ(التّشويه البيروقراطي)، إلّا أنّه وبعد وفاته في/21/ كانون الثاني/ عام/1924/، أتى خَلَفَه (ستالين) وقضى بوحشيّة وعنف على جميع معارضيه، وساد نهجه هذا في روسيا وحدها، وقد دعا إلى تشكيل حلف مع الفلاحين بقيادة الطّبقة العاملة، من أجل تعزيز قوّة الدّولة وازدياد ترسُّخها وتجذُّرها في المجتمع الرّوسي. وبهذا فقد تجاوز وتفوّق على معارضي سياسته، وبذات الوقت على منتقدي (لينين) أمثال (تروتسكي).

لقد بيّن مفكرو الماركسيّة عيوب النّظام الرأسماليّ الذي يبني وجوده على الصّراع بين الطّبقات، نتيجة لقيام الطّبقة البرجوازيّة باستغلال طبقة البروليتارية، عن طريق حصولها على فائض قيمة عمل هذه الطّبقة. وتوقّعت الماركسيّة بأن النّظام الرأسماليّ سيؤدّي حتماً إلى حدوث العديد من الأزمات الاقتصاديّة بصورة دائمة، وحدوث هذه الأزمات داخل النّظام الرأسمالي أمر لا مفرّ منه، وذلك بسبب سياسات الاستغلال والمنافسة والمضاربة بين أصحاب رؤوس الأموال، والتي ستُفضي إلى القضاء على المشروعات الصغيرة التي سوف تبتلعها المشروعات الكبرى، ومن المستحيل أن تصمد أمامها.

ممّا قدّمنا، يمكن تحديد خصائص وميزات المذهب الاشتراكي العلمي بما يلي:

1_ مذهب رعوي كلّي، يسمح لإدارة الدّولة بالتدخُّل في كلّ جوانب المجتمع، في نظام يسمو فوق مصالح الفرد الضيّقة، ويمنع بالمطلق استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

2_ أخذ المذهب بالقوانين العلميّة، ولذلك نادى بالاشتراكيّة العلميّة.

3_ انطلق في تفسيره للحوادث التّاريخيّة، وللتّاريخ بشكل عام، من منطلق مادّيّ، وجعل الأسباب الاقتصاديّة أساساً ومحرّكاً لكلّ الحوادث التّاريخيّة الاجتماعيّة.

4_ كانت غاية هذا المذهب الطّبقة العاملة وإنقاذها وتحريرها، لذلك نادى في البيان الشّيوعي بشعار (يا أيّها العمال في جميع البلاد اتّحدوا).

5_ انطلق هذا المذهب من حقيقة أنّ تاريخ المجتمعات هو تاريخ الصراع بين الطّبقات[15].

6_ تميّز المذهب الماركسي بالعمل الثّوري، ودعا إلى العنف والتمرّد للتعجيل بالقضاء على النّظام الرأسماليّ.

ولكن لابدّ لنا من الوقوف قليلاً عند تنبُّؤات ماركس، والتي أكّدت سقوط النّظام الرأسماليّ وزواله، حيث أنّ الوقائع والأحداث التي شهدناها مع نهاية القرن المنصرم (القرن العشرين)، انتهت، وللأسف، بتفكُّك الاتحاد السوفييتي وسقوط المنظومة الاشتراكيّة في أوربا الشرقيّة. إذاً، النّتائج التي نراها اليوم تُدلّل على أنّ

15 - د: كمال الغالي، بنية الدولة الاشتراكيّة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق, /1975/, ص /16/.

تنبّؤات (ماركس) العلميّة فيما يتعلّق بسقوط النّظام الرأسمالي وتلاشي الطّبقة الوسطى، التي يمثّلها غالباً الحرفيون، واندماجها مع الطبقة العاملة، وقيام الطّبقة العاملة بالاستيلاء على مقاليد السّلطة، وإقامة دكتاتوريّة البروليتاريا، لم تكن على درجة من الدقّة. وكذلك تنبّؤه حول زوال المشروعات الصّغيرة والمتوسّطة، حيث نرى عكس ما تنبّأ، فقد ازدادت ولم تؤثّر عليها المشروعات الكبيرة تأثيراً كثيراً. وكذلك تنبّؤه بأنّ الثّورات الاجتماعيّة سوف تحصل في البلدان الصّناعيّة المتطوّرة، لم تكن دقيقة، فقد حصلت في البلدان الأقلّ تطوّراً ونموّاً مثل روسيا، بلغاريا، رومانيا، الصّين، كوريا.

ثانياً_ مهام الدّولة في المذهب الاشتراكي:

ذكرنا في بداية دراستنا للمذهب الاشتراكيّ أنّه يتناقض مع المذهب الفرديّ فيما يخصّ مهام الدّولة، حيث أن المذهب الفرديّ يحصر وظائف الدّولة في نطاق مهام تأمين الأمن، وإقامة العدل بين النَّاس في التّقاضي من خلال المحاكم القضائيّة، وفي تأمين الحقوق والحريّات الفرديّة. في حين أنّ المذهب الاشتراكي يفتح المجال واسعاً أمام الدّولة لتأخذ صلاحيّاتها الكاملة، وتبسط نفوذها على جميع المجالات، الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وبدون أيّة حدود أو قيود.

وبهذا فإنّ المذهب الاشتراكيّ يفسح المجال للدّولة كي تعمل خارج حدود ومفاهيم المذهب الفرديّ، ذلك المذهب الذي ينادي بمهمات الدّولة التقليديّة التي عُرِفَت بالدّولة الحامية والمُمارِسة لمصالح الأغنياء. في حين تصبح الدّولة وفق المذهب الاشتراكي صاحبة الملكيّة لوسائل الإنتاج، وتتولّى إدارة كافّة المرافق

الاقتصاديّة والتّعليميّة، وكلّ القطّاعات الخدميّة والاجتماعيّة، في سبيل تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد الشّعب، اقتصاديّاً وصحيّاً واجتماعيّاً. وبذلك يتعاظم دور الدّولة الاشتراكيّة وتتوسّع مهامها، وتصبح مسؤولة عن بناء جهاز تنفيذي يقوم على إدارة مؤسّسات الدّولة التّنفيذيّة، لكي يكون قادراً على النّهوض بالمسؤوليّات والأعباء الكبيرة بحجم واتّساع مهام الدّولة وتنوّعها.

هذا الواقع يؤسّس لتغيير مفهوم الحقوق والحريّات الفرديّة، لأنّ الواقع في المجتمع الاشتراكي يحصل على حقوقه وحاجاته كاملة، مادام يقوم بواجباته بالشّكل الصّحيح. وإنّ مفاهيم المجتمع وقواعده الأساسيّة تعمل على تخليصه من كلّ تَبعات التبعيّة والاستغلال. وبهذا يصبح دور الدّولة إيجابيّاً وواسعَ الصلاحيّات والمسؤوليّات، وذلك بسبب اتّساع وظائفها ومهامها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.

إلّا أنّ المذهب الاشتراكي لم يَسلم من الكثير من الانتقادات التي وُجِّهَت إليه، والتي رأى أصحابها أنّ النّظام الاشتراكي قد استبدل الطّبقة الرأسماليّة بطبقة من الحُكّام في رأسماليّة الدّولة التي تقوم بإدارة وسائل الإنتاج، التي حلّت محلّ الطّبقة الرّأسماليّة في استغلالها للطّبقة العاملة، وهم بذلك (أي كبار الموظّفين في النّظام الاشتراكي)، يمارسون أبشع صور البيروقراطيّة والتّحكُّم في العلاقات العامّة. كما أنّهم يكيلون الشّديد من الانتقاد لممارسة الحُكم في التّضييق على الحريّات العامّة، وقتل الحافز الشّخصي والإبداع، وحقّ المُلكيّة الفرديّة.

لكنّنا نرى أنّ هذه الانتقادات ليست في مكانها تماماً، لأنّ التّجربة الاشتراكيّة شيء، وقواعد النّظريّة الاشتراكيّة شيء آخر. فالفكر الاشتراكيّ العلميّ هو علم قوانين تطوّر المجتمع، وهو علم أسلوب دكتاتوريّة البروليتاريا، كما أنّه علم بناء المجتمع الاشتراكي. فهو مذهب علمي متكامل متناسق متآلف في فِكرِهِ الذي صاغته وأخرجته للواقع النّظريّة الماركسيّة استناداً إلى ثلاث ركائز أساسيّة هي: الفلسفة الدّيالكتيكيّة، والاقتصاد السّياسيّ، والنّظريّة الشيوعيّة العلميّة.

فالفلسفة الدّيالكتيكيّة تعني الماديّة الدّيالكتيكيّة والماديّة التّاريخيّة، من خلال تطبيق علم الدّيالكتيك على التّاريخ، وفهم تناقُضاته، والتي وضَّحها شريك (ماركس) في البيان الشّيوعي بقوله: (إنّ الإنتاج الاقتصاديّ والتّنظيم الاجتماعيّ الذي ينتج منه بالضرورة في كلّ عصر من عصور التّاريخ، يشكّلان القاعدة التي يقوم عليها التّاريخ السّياسيّ والفكريّ في ذلك العصر، وإنّ التّاريخ كلّه بالتّالي، منذ انحلال ملكيّة الأرض المشاعيّة القديمة، كان تاريخاً لصراع الطّبقات، صراع بين الطّبقات المُستغِلّة والطّبقات المُستَغَلّة)[16].

بهذه العبارة تمّ تحديد مفهوم الماديّة التّاريخيّة، وهذه الماديّة التّاريخيّة تحدّثت عن نفسها بشكل تطبيقي على التّاريخ لفلسفة عامّة تمّ التّعامُل معها في مجال الطّبيعة وفي مجال الإنسان، وهي الماديّة الدّيالكتيكيّة. ولا ننسى أنّ (ماركس) قلَب التّناقض الهيغلي وأوقفه على رجليه، (حيث كان الدّيالكتيك عند (هيغل)

16 - جان جاك شوفاليه، أمّهات الكتب السياسيّة من ميكافيلي إلى أيّامنا، ترجمة: جورج صدّقني، ص/151/.

يسير على رأسه من جرّاء الخطأ المثالي). وهذا الفهم طبّقه ماركس على القوى الكامنة الثّوريّة في المجتمعات، وداخل كلّ طبقة من الطّبقات الاجتماعيّة.

أمّا الاقتصاد السّياسي، فهو علم تطوّر علاقات الإنتاج، أي العلاقات الاقتصاديّة بين النَّاس، وهذا يوضّح القوانين التي تُسيِّر إنتاج وتوزيع الخيرات الماديّة في المجتمع البشري في مختلف مراحل تطوّره.

والنّظريّة الشّيوعيّة العلميّة، هي علم قوانين تطوّر المجتمع، علم الثّورة الاشتراكيّة ودكتاتوريّة البروليتاريا، علم بناء المجتمع الاشتراكي. والماركسيّة مذهب علميّ متكامل متناسق يتألّف من ثلاثة أقسام مُكوّنه لها، هي: الفلسفة الماديّة، والاقتصاد السّياسيّ، والنّظريّة الشّيوعيّة العلميّة.

ويمكن إيجاز تعريف النظام الاشتراكي بأنّه نظام سياسي اجتماعي يعتمد على الملكيّة العامّة لوسائل الإنتاج بدلاً من الملكية الخاصّة، وفيه عمليّة الإنتاج ذات محتوى اجتماعي يستلزم وجود الدولة وتدخُّلها وفق ما يلي:

1_ التخطيط والتنظيم الشامل لعمليّة الإنتاج الاجتماعي.

2_ تحقيق أوسع مشاركة للرقابة الشعبيّة على كلّ مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجعل هذه الرقابة رقابة دائمة.

3_ تحقيق النتائج اللازمة المترتّبة على تبنّي مفاهيم العمل العلميّة الموضوعيّة، وتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات والفروع الاقتصاديّة.

هذا بدوره يفرض وجود وتطبيق القانون الاقتصادي الاشتراكي القاضي بعدالة توزيع الإنتاج الاجتماعي على أسس تقوم على ما يلي:

1_ القضاء على جميع أشكال الاستهلاك الطفيلي.

2_ تخصيص جزء من الممتلكات الماديّة لصالح تطوّر المجتمع.

3_ السعي الدائم للارتقاء بمستوى حياة الناس.

بذلك، تُعدّ السياسة الاقتصادية الأداة الحقيقيّة والفاعلة في تحقيق مضمون بناء الاشتراكية التي يقتضي بناؤها إحداث تحوّلات جذريّة في الزراعة والصناعة، وخاصّة الصناعة، لأنّ بناء الاقتصاد الاشتراكي يتطلّب بناء قاعدة ماديّة تقنيّة متينة ترسِّخ أسس هذا الاقتصاد، وتدعم تطلعات الدولة الاشتراكية في تحسين أوضاع الناس. كلّ هذا يؤكّد أهميّة الدولة القويّة في النظام الاشتراكي كأداة فعليّة في تحقيق غايات وأهداف هذا النظام.

القسم الثّالث

مفهوم المذهب الاجتماعي وأثره على اقتصاديّات الدّول النّامية

انطلاقاً من فهم خواص وميزات الدّولة الحديثة في تصدّيها للقيام بتنفيذ الخدمات العامّة، والتي ازدادت في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، حيث ذكرنا

سابقاً، لم تَعُد مهامّها تقتصر على مسائل الدّفاع والأمن وإقامة العدل بين المواطنين فقط، بل أصبح تدخُّلها واضحاً في كلّ النشاطات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. وهذا يعني أنّ غالبيّة الدّول استغنت عن المذهب الفرديّ الذي يُقيّد نشاط الدّولة، ويقصره على المهام التّقليديّة التي أشرنا إليها. كما أنّ فشل التّجربة الاشتراكيّة في أوربّا الشّرقيّة، وانعكاساتها على اقتصاديّات هذه الدّول، فرض على أغلب الدّول، أن تُقلِع عن السير في النّظام الاشتراكي كما كانت تراهن على قواعد النّظريّة الاشتراكيّة الماركسيّة.

وأمام هذه المفاجأة الكبرى التي شَهِدتها البشريّة مع تفكُّك الاتحاد السوفييتي عام/1991/، وسقوط التّجربة الاشتراكيّة في أوربّا الشّرقيّة، وتأثُّر كلّ اقتصاديّات العالم بشكل عام، والدّول النّامية بشكل خاصّ، من واقع الظّروف الجديدة التي حملت جملة من المتغيّرات العميقة على شكل الدّولة وطريقة تفكيرها في التّخطيط والتّنفيذ، نجد أنّ أهمّ ما أصاب هذه الدّول التّأثير الكبير لظرف العلاقات الاقتصاديّة الجديدة عليها. لهذا كان على السّياسيين ورجال القانون والاقتصاد أن يعيدوا حساباتهم في التّفكير والتّخطيط والمتابعة، وإعادة أقلمة ظروف الدّولة مع واقع المستجدّات والمُتغيّرات الجديدة. فمنهم من نجح في ذلك واستطاع تحييد بلدة عن غضب العواصف الجديدة، ومنهم من أدار ظهره لهذه المتغيّرات وما تعكس على بنية الدّولة الدّاخليّة وعلاقاتها الخارجيّة.

لهذا، ذهب رجال السّياسة والقانون وعلماء الاقتصاد إلى فتح قنوات توليفيّة للتوفيق بين مفاهيم المذهبين الفرديّ والاشتراكيّ، ليُتاح لهم تحقيق موقف وسط بينهما. ونظراً لاقتناع الجميع بأنّ المذهبين كانا يحملان أفكاراً مناقضة ومتطرّفة

ضدّ بعضها البعض، فقد حان الوقت للتخفيف من حدّة التّناقُض والمغالاة في طرح أفكارهم.

فالمذهب الفرديّ بالغ كثيراً في المُناداة بالحريّة الفرديّة ومنع عنها أيّ قيد، وفرض على إدارة الدّولة قيوداً تكبّلها وتحدّ من تدخُّلها في شؤون عمل الأفراد ومصالحهم الخاصّة، وهذه القيود التي تمَّ شرعنتها بقواعد قانونيّة تحمي حقوقهم وحريّاتهم، خلقت، في الوقت ذاته، حالات عديدة من الاستغلال والظّلم للكثير الكثير من الأفراد الذين لم تمنحهم الظّروف، وقدراتهم الماليّة والفنيّة أن يكونوا بمستوى أقرانهم في النّظام ذاته. في حين أنّ النّظام الاشتراكي بالغ كثيراً في إعطاء الصّلاحيّة للدّولة للتدخُّل في الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولم يترك لنشاط الأفراد مجالات واسعة في الاستثمار وامتلاك المشروعات.

ولهذا يرى الذين ذهبوا في سياسة التّعاون وفتح قنوات التّوفيق بين المذهبين، أنّه لابدّ من تحديد إطار محدّد في تدخُّل الدّولة في الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، حيث أقرّوا تدخّل الدّولة بحدود معيّنة لتنفيذ مصالح المجتمع العامّة، والتي لا يسعى الأفراد عبر استثماراتهم الخاصّة إلى التّصدّي لها. وقد رأى المحلّلون السّياسيون والاقتصاديون لهذه الظاهرة الجديدة إمكانيّة تحقيق أهداف الدّولة التّنمويّة في ظلّ الظروف المتبدّلة، وخاصّة تدنّي قطّاع الاستثمارات عن الدّولة. لذلك تمّ إفساح المجال لخلق قطّاعات مشتركة تحدِّد سعة هوامشها الأفقيّة عدّة عوامل أهمّها:

1_ ظروف المجتمع الدّاخليّة.

2_ علاقات الدّولة الخارجيّة.

3_ قدرة البنية الإداريّة في الدّولة على إدارة مصالح الدّولة، ومصالح القطّاع الخاص فيها.

وانطلاقاً من هذه الحالة فلم يعد هناك حقوق فرديّة مقدّسة لا يجوز المساس بها، وفي الوقت ذاته هناك هامش واسع للعمل الفرديّ الذي يتعاون مع عمل الجماعة، وتحكمه مصالح المجتمع وظروفه. وتبقى حالة النّجاح في هذا المجال مرتبطة بذهنيّة إدارة الدّولة، وبحزمة التّشريعات التي تحفّز العمل الفرديّ والجماعيّ، وتضبط إيقاع العلاقات والتّفاهُمات بين مصالح القطّاعين العام والخاص. وذلك لأنّ حُسن تصرّف الإدارة في الظّروف الحاليّة، يجعلها تفكّر بمفهوم الإدارة العضويّة الذي يرتقي على المفهوم الوظيفي العادي، بالفاعليّات والأنشطة التي تقوم بها أجهزة الدّولة. في حين أنّ المفهوم الحالي للإدارة يجب أن يهتم بخلق علاقات مُشجّعة بين قطّاعات الدّولة ومصالح الأفراد. فحالة فتح قنوات التّعاون في إنشاء المشروعات وإدارتها من قِبَل الطّرفين، تقتضي إنهاء حالات المغالاة في تطبيقات قواعد العمل في المذهبين، والذّهاب إلى خلق قواعد جديدة مشتركة في البُعد القانونيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ للمجتمع.

إنّ مفهوم المذهب الاجتماعيّ التّنمويّ الذي يمكن اعتباره موقفاً وسطاً بين المذهبين، الفرديّ والاشتراكيّ، هو حالة أقلَمَة للنظامين في نظام واحد، وفق مقتضيات مصالح المجتمع وغاياته الأساسيّة التي لا تصلح للتقليد بنقل تقاليد حُكم معين إلى حُكم آخر، كصورة طبق الأصل. وإنّما مفهوم هذا المذهب يعتمد

على الأقلمة وفق مفاهيم ذهنيّة الإدارة، وقدرتها على تشخيص حالة المجتمع، واستنباط الحلول والمقترحات اللازمة لجعله مجتمعاً يدير شؤونه برؤية ذاتيّة موضوعيّة تُدرِك الأولويّات التنمويّة له.

وهكذا نجد أنّه بعد انهيار المنظومة الاشتراكيّة، استطاعت دول عدّة أن تعيد ترتيب شؤونها متأقلمة مع المتغيرات الجديدة، مستفيدة من إرثها العلميّ في مجال التخطيط والمتابعة والمراقبة والتّعاون، بما يعطي القدرة للإدارات على التّحكُّم في قيادة العمليّة التّنمويّة بغايتها الجمعيّة، وتشغيل فريق العمل بروح المسؤوليّة تجاه المسائل التّنمويّة العليا التي عمِلَ المجتمع على إنتاجها لصالح الجميع. وفي ذات الوقت، يأخذ من مفاهيم وتعليمات المذهب الفرديّ مؤهِّلات العمل لتحفيز الأفراد على العمل الفردي المُنظّم، في خلق المشروعات الكبيرة والمتوسّطة وفق مفهوم: إنّ الاستثمار من قِبَل الجميع هو في النّهاية قوّة وملكيّة للاقتصاد الوطني بشكل عام. وبهذا تصبح آليّة عمل الدّولة مطلباً للجماعة وللفرد معاً، وتتقاطع وتتوافق مصالح الفريقين في العمل الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسّياسيّ.

هذا يحتّم على الأفراد العمل على خلق مناخات الثّقة والاحترام المتبادل بين مصالح الجماعة ومصالح الفرد من جهة، ومن جهة ثانية قيادة آليّة الدّولة السّياسيّة وحزمتها القانونيّة، ورؤيتها الاجتماعيّة للعمل على خلق مظلّة واسعة من التّشريعات السّياسيّة والقانونيّة والاقتصاديّة، التي تتيح لأبناء الدّولة العمل معاً في مسيرة تنمية منضبطة بمفاهيم السوق، والتخطيط اللازم لمصلحة المجتمع بشكل عام. وانطلاقاً من أن الدّولة محكومة بمفهوم العقد الاجتماعي بين أفرادها، تستمر في تهيئة الظّروف المناسبة لعمل الأفراد وحماية مكتسبات الجماعة. وتنتقل الدّولة

من مفهوم العمل السّياسيّ لصالح جماعة بعينها، أو لصالح ذهنيّة الفرد المطلقة، إلى العمل وفق ذهنيّة القانون والدّستور الناظم لروح التّعاون والعمل المنظم. وفي هذه الحالة ستكون معايير العمل الدّيمقراطي واسعة جداً بالنسبة لمفهوم النّظام الاشتراكي، ومنطقيّة كثيراً بالنسبة لمفهوم النّظام الفرديّ، وهذا يعني أن هناك تنازلاً من قِبَل النّظامين لتحقيق وحدة اتفاق على مصلحة الجميع.

هذا الواقع الجديد لا يتحقّق بشكل عفويٍّ ولا من تلقاء نفسه، ولا يتحقّق بتمنّيات الشّعب وعواطفه، بل هو بحاجة لنشاط السّلطة السّياسيّة وإرادتها الموضوعيّة التي طرحت إعادة الأقلمة، أن تكمل مشوارها السّياسي والفني والاجتماعي بتشريع قوانين وأنظمة مناسبة للواقع، ومرنة وعادلة، تساعد على استقرار المشروعات وحماية الملكيّات ورعاية مصالح المجتمع بشكل عام. وأن تقبل بقواعد العمل الديمقراطيّ الذي يحقق وصول رجال الدّولة الواعين في السّلطة والقانون والاقتصاد، إلى عتبة السّلطة التّشريعية ومقاليد العمل في السّلطة التّنفيذيّة، وهذا يقتضي أيضاً تعديلات دستوريّة وهيكليّة في السّياسة والاقتصاد.

ممّا تقدّم نرى أنّ المذهب الاجتماعي هو نقطة تفاهم ولقاء بين المذهبين، الفرديّ والاشتراكيّ، ويقتضي لنجاحه توفير الإرادة السّياسيّة العليا، والكفاءة الفنيّة الواعية في السّياسة والقانون والاقتصاد.

خلاصة الفصل الثّاني واستنتاجاته

تحدّثنا في هذا الفصل عن ماهيّة النّظام الفردي، وأهدافه الأساسيّة المُعتمِدة على تقديس حريّة الفرد ومصالحه، بغضّ النّظر عن الواقع الاجتماعيّ والاقتصاديّ لمجتمع الدّولة بشكل عام، وخلصنا إلى أنّ آليّة الدّولة في هذا النّظام لا تتعدّى مفهوم الدّولة الحارسة لمصالح الفرد في الحماية لممتلكاته والدّفاع عن حقوقه وحريّاته.

وتحدّثنا أيضاً عن النّظام الاشتراكيّ، ورأينا اختلافه مع النّظام الفرديّ، وأهدافه التي تُبنى على مهمّة قيام الدّولة ببناء مؤسّسات اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة، همّها الأساسيّ رعاية المجتمع، من منظور الجماعة وليس من منظور الفرد، وقيامها بشكل أساسي أيضاً بتشييد البنية التحتيّة للقواعد الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع، والعمل على امتلاك وسائل الإنتاج وإدارتها لصالح خير المجتمع.

كما تحدّثنا عن مفهوم النّظام الاجتماعي وأثره على اقتصاديّات الدّول النّامية، وذكرنا أنّ أهمّ ما يميّز هذا النّظام هو أنّه موقف وسط بين المذهبين، يُعطي أوسع مجالات التّعاون بين النّاس في مجتمع الدّولة، ويُنشئ قطّاعات مشتركة تساهم في تطوير علاقات النّاس الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، وتُقوّي بنية الدّولة من النّاحية الإداريّة والسّياسيّة.

وانطلاقاً ممّا تقدّم نرى أنّ النّظامين، الأوّل الذي يمثّل نظام الاقتصاد الحر، والثّاني الذي يمثّل النّظام الاشتراكي، قد سارا في تناقض إيديولوجي برزت ملامحه بشكل أساسيّ بعد الحرب العالميّة الثانية، لتحقّق عالماً تسوده قطبيّة

ثنائيّة مضمونها وجود مركزين متفوّقين على مراكز القوى السّياسيّة الدّوليّة، ويحيط بكلّ مركز قوّة عدد من الدّول التّابعة له. وقد مارس المركزان حالة من رسم السياسات واتّخاذ القرارات الهامّة بعقليّة المُحتكِر، على الدّول المُسيطَر عليها من قِبَل كلٍّ منهما، وكان مركزا القوى هذان يُعرفان، الأوّل باسم (دول المعسكر الاشتراكيّ)، والثّاني باسم (دول المعسكر الرّأسماليّ الغربيّ).

هذه الصّراعات العقائديّة المترافقة مع وجود حالة من المصالح المتناقضة، أدّت إلى إضعاف نظام الأمن الجماعي المتمثّل بهيئة الأمم المتّحدة، حيث كان من المُتعذّر التّوصُّل إلى أيّ اتّفاق على صعيد التّدابير الدّوليّة. وفي حال تمّ اتّفاق، فلم يكن هذا الاتّفاق يتعدّى حالة ترحيل المشكلة إلى مرحلة تالية فقط، كما كان يحدث حيال القرارات التي اتُّخِذَت على صعيد القضيّة الفلسطينيّة.

لقد تمخّض عن الحرب الباردة عدد من المشكلات التي أثّرت، وبشكل كبير، على العلاقات الدّوليّة بشكل عام، وعلى اقتصاديّات الدّول النّامية بشكل خاص[17]. وقد حَمَّل العالم المتقدّم الدّول الفقيرة مسؤوليّة عجزها، حين اعتبرها دولاً متأخّرة في الإنتاج، متقدّمة في الاستهلاك. وعزوا ذلك إلى عجز هذه الدّول عن القيام بثورات صناعيّة على غِرار ما حصل في أوربا، بذريعة أنّ هذه الدّول تعاني قصوراً في الوعي والثقافة، ولا تملك إدارة فعليّة للقيام بصناعة متطوّرة. وبذلك برَّأت الدّول الغنيّة نفسها من جريمة نهب وإفقار الدّول الفقيرة، وتجاهلت

17 - إ. س. بورتيانيكوف، البلدان النامية، مشكلات العلاقات الاقتصاديّة الخارجيّة، ترجمة د: ماجد علاء الدّين, مطبعة الكاتب العربي, دمشق (أوفست), ص /119/.

أن سيطرة الدّول الاستعمارية الصناعيّة المتقدمة، ومنذ مطلع الثّورة الصّناعيّة في أوربا، قد كرّس مبدأ حياة الدّول الغنيّة على حساب الدّول الفقيرة، وهذا ما

جعلها تسهم في عرقلة أيّ تقدّم تنمويٍّ في هذه البلدان، واضعة في أولويّاتها مصالحها الأنانيّة التي لا ترى في بلدان الجَنوب الفقير إلّا سوقاً تجاريّاً ومنجماً غنيّاً وموردا ثرّاً لسرقة المواد الأوليّة. ومن أجل ذلك، فهي لا تمدّ يد العون لهذه البلدان الفقيرة، ولا سيّما في مجال العلوم التكنولوجيّة.

وفي الظّروف الحاليّة، تشهد العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة تطورات سريعة ومفاجئة وبالغة الدقّة، ويصعب التّحكُّم فيها. وتتفاوت المعاناة من جرّاء السّلبيات والمشكلات الناجمة عن هذه التّطورات، وفقاً لواقع الدّولة الاقتصادي. ومع تصاعد تطوّر زمن العولمة وسياساتها المعقّدة والمتنوّعة، والتي تصبّ جميعها في فكرة واحدة، هي مسألة تآكل سلطة الدّولة وسياساتها، والواقع العلمي والتّكنولوجي في علم الاتصالات والفضائيّات، فرض نفسه على واقع الدّولة الداخليّة، وغدت كلّ أسرارها الدّاخليّة متاحة للخارج. وبهذا، لم يعد بالإمكان تغطية الدّاخل وحجبه، فكلّ شيء أصبح مكشوفاً. وأمام ذلك تغيّر شكل هيبة الدّولة ومكانتها، وأصبحت الفرص ضئيلة أمامها للتّعامل مع داخلها بلغة السّريّة والتّوجيه الوطنيّ لثقافة البلد بعاداتها الوطنيّة وقيمها الخاصّة.

إنّ فكرة تآكل الدّولة وانتهاء دورها الوطني، سياسة تعمل عليها الدّول الإمبرياليّة، مدعومة من سلطة شركاتها العابرة للقوميّات، بقوّة رأس المال، وسيطرتها على مواقع القرار في منظمّات هيئة الأمم المتّحدة. لذلك ترتّبت أعباء

إضافيّة على قيادات الدّولة الوطنيّة، وتحتّم عليها العمل على زيادة العلميّة في الطريقة المنهجيّة لإدارة الدّولة، لأنّ معركتها واسعة ومركّبة وطويلة، وأهمّ معيار يحب أن تتعامل به كي تستمر بهيبتها واستقلال سيادتها، هو المشاركة الواسعة بين قوى المجتمع، لتكون حقيقةً موقع صناعة القرار مدعومة من كلّ أبناء الدّولة.